

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٤٣

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١٥/٣٥

الرئيس: السيد فانتشيغ بوريفدوري (منغوليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-08414(A)



* 1 6 0 8 4 1 4 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٤٣ لمؤتمر نزع السلاح.

واسمحوا لي بتعليق الجلسة لكي أتمكن من الذهاب إلى القاعة الفرنسية لأرحب بضيفنا الموقر، معالي السيد جبران باسيل، وزير الخارجية والمغتربين في لبنان.
عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بضيفنا الموقر اليوم، معالي السيد جبران باسل، وزير الخارجية والمغتربين في لبنان. أشكركم، صاحب المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويشرفني ويسرني أن أدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد باسيل (لبنان): أود بداية أن أتقدم بالتهنئة إليكم وإلى رؤساء دورة العام ٢٠١٥ لمؤتمر نزع السلاح مُجدداً الثقة بقدرتهم على إدارة أعماله بحكمة وخبرة وبما نصبو إليه جميعاً من أهداف، التي منها منا تعهدنا به بأن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف كما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. منذ ذلك الحين عكفت الدول الأعضاء في هذه المنظمة الأم على تسخير جهود جبارة في إطار الحد من التسلّح ومراقبته ونزعه، أذكر منها على سبيل المثال الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح التي انعقدت في العام ١٩٧٨ والتي خرج من رحمها مؤتمر نزع السلاح هذا كمنتدى دولي وحيد متعدد الأطراف معني بشؤون نزع السلاح. وبالفعل، فقد شهد هذا المؤتمر منذ نشأته نجاحات باهرة بإصرار من الدول الأعضاء فيه على تحمّل مسؤولياتهم الجماعية إذ استطاعوا بتضامنهم تحقيق إنجازات نوعية لا نشكك قيد أنملة فيما وقّرت على البشرية من ولايات سبق وأن خبرتها في عقود ماضية وأعني بذلك مثلاً اتفاقيات حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، واتفاقية حظر التجارب النووية التي نأمل بأن تدخل حيز التنفيذ بأسرع وقت.

إن ما يثير استغراب بلد محب للسلام ومتحمس لنزع السلاح كـلبنان هو أن تبدو الدول الأعضاء في هذا المحفل الكريم عاجزة عن التوافق على التفاوض في مسائل ترتبط بمستقبلنا جميعاً وباستمرارية البشرية جمعاء في حين أنها استطاعت في الماضي وفي ظروف دولية لا تقل صعوبة وتعقيداً عما نعيشه اليوم تحقيق إنجازات هامة في هذا المجال. ومن هنا، أدعو الجميع إلى التحلي بمسؤولية جماعية وآمل أن يكون هذا العام منطلقاً للمؤتمر للتفاوض على مسائل ذات صلة بأمننا الإنساني وقبل كل ذلك التوافق على برنامج للعمل لهذا العام باعتبار ذلك الأولوية القصوى وأن ينظر المؤتمر أيضاً في مسألة إصلاح إجراءاته بما في ذلك من تعزيز لمناخ الثقة وتزخيم لعمله. واسمحوا لي أن أضيف وبنوايا صادقة أن الجمود الحاصل في هذا المؤتمر منذ ١٨ عاماً له انعكاساته السلبية على مصداقية هذه الهيئة الهامة وصورتها الأمر الذي يحتم علينا جميعاً بذل المزيد من الجهود وإبداء مرونة أكبر للدفع بعجلة المفاوضات المتعددة الأطراف قدماً. وهنا أيضاً وفي إطار الحديث عن الإصلاحات لا بد من الإشارة إلى أن لبنان هو من بين الدول التي

تتطلع بشكل خاص إلى انفراج في مسألة توسيع عضوية المؤتمر بما يجعله ممثلاً حقيقياً لإرادة ومصالح الجميع أسوة بالحوافل الدولية الرئيسية. نحن لا نرى من الجائز أن يبقى هذا الحفل الذي يعالج واحدة من القضايا الوثيقة الصلة بالإنسان وبأمنه وبالأمن الدولي مغلقاً في وجه غالبية دول العالم، وأدعو إلى تعيين منسق خاص لهذه المسألة كي تحظى بالاهتمام والمتابعة اللازمين لها.

إن لبنان فخور بانضمامه إلى جميع المعاهدات التي ترعى أسلحة الدمار الشامل، ويسعى في الأطر الدولية المختلفة إلى تعزيز احترام مبادئها إيماناً منه بأن الأمن والسلام لا يتحققان إلا بالعدالة وبالمساواة أمام الشرعية الدولية واحترام قراراتها. خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/يوليه ٢٠٠٦ تعمّدت إسرائيل استهداف المدنيين بالذخائر العنقودية، هذا السلاح اللإنساني كما وثّقت في حينه جهات أممية مختلفة. حينها وبدلاً من أن يختار لبنان السعي إلى امتلاك هذا السلاح عمل بجد، مع دول صديقة وشركاء آخرين من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات المجتمع المدني، على تعزيز قواعد القانون الدولي الإنساني واختار لبنان السير قُدماً في مسار حظر هذه الذخائر وكان له شرف استضافة ورئاسة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في هذه الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي هذا السياق أشير أيضاً إلى أن لبنان قد شارف على الانتهاء من الإجراءات الوطنية الآيلة إلى انضمامنا إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

ويصادفنا هذا العام استحقاق مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي في نيويورك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥، وإنني على يقين بتمسك جميع الدول بهذه المعاهدة التي تعتبر حجر الزاوية في النظام العالمي للحد من انتشار الأسلحة النووية. من المؤسف إذن أن نصل إلى مرحلة تفقد فيها هذه المعاهدة بريقها وتحتز مصداقيتها بسبب تقاعس بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها بموجب مؤتمرات المراجعة السابقة، وهذا الأمر سينعكس سلباً على مؤتمر المراجعة القادم حيث تشير المعطيات الراهنة أن سيواجه تحديات كبرى لا ندري كيف ستتم معالجتها ليس فقط فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بل أيضاً فيما يتعلق بالتقدم المحرز، إن وُجد، على صعيد تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة حول نزع السلاح النووي برمته، أضف إلى ذلك قضية ضمانات الأمن السلبية وتزامن هذه المعطيات مع إحجام الدول النووية عن التماسي مع المطالب الرامية إلى بدء أية مفاوضات حول نزع السلاح النووي أو حتى النظر في إمكانية إدخال المخزون من المواد الانشطارية في أية معاهدة مستقبلية قد يتم التفاوض عليها لوقف إنتاج تلك المواد كخطوة في سبيل تحقيق الهدف الأسمى برأينا وهو نزع السلاح النووي.

ولبنان البلد المحب للسلام أمل خيراً بخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي للعام ٢٠١٠ خاصة لجهة اعتماد، بعد طول انتظار، آلية واضحة لتنفيذ القرار ١٩٩٥

حول الشرق الأوسط تُفضي إلى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. انطلاقاً من ذلك شارك لبنان بإيجابية في جميع المشاورات غير الرسمية التي عقدها الميسر الفنلندي، السيد ياكو لايفاف، في إطار التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلا أن هذه المشاورات لم ترق في شكلها ومآلها إلى مستوى خطة العمل تلك والولاية الممنوحة من قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ولا إلى القرارات المرجعية ذات الصلة لا سيما قرار مؤتمر عام ١٩٩٥. إن انحراف مسار المشاورات غير الرسمية برأينا مردّه بشكل أساسي إلى تعنت إسرائيل الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي ما زال يرفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كافة منشآته النووية إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية مما يثير قلق دول المنطقة البالغ ويرفع منسوب التوتر فيها نظراً لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية فتاكة. وللأسف استطاعت إسرائيل مستفيدة من غياب الضغط الدولي عليها ولا مبالاة الدول الكبرى من عرقلة المشاورات غير الرسمية عبر إغراقها بمطالب مختلفة تخرج أولاً عن ولاية عام ٢٠١٠ وتفرغ مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل من مضمونه من جهة ثانية. وبنظرنا جميعاً مؤتمر المراجعة لهذا العام حيث ستكون لنا فرصة اللقاء بالدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار حيث سيفرغ كل منا ما في دلوّه بهذا الشأن. وسعيدني أن أغتنم فرصة تواجدي في هذا المحفل الكريم لأعلن أن لبنان الذي شارك في المؤتمر الدولي حول الآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في فيينا ينضم إلى التعهد الذي صدر عن الحكومة النمساوية لدى اختتام المؤتمر والمعروف بالـ Austrian pledge ويعتبر لبنان في هذا الإطار أن الجهود الرامية إلى انتزاع اعتراف دولي صريح بأن الأسلحة النووية تتعارض مع القانون الدولي الإنساني هي جهود مهمة وواعدة ونحن ندعمها لكن هذه الجهود لا يجب أن تشغلنا عن المطلب المركزي الذي هو تطبيق كامل ودون تباطؤ للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار الـ NPT بل حبذا لو تكون مكتملة لهذا المطلب ومساندة له.

وتعصف بعالمنا أزمات خطيرة تتغذى من بعضها البعض نقف في غالب الأحيان أمامها عاجزين عن تقديم الحلول الناجعة أو حتى عن التخفيف من ضررها ربما لأنها تتطلب معالجات غير تقليدية كما تتطلب منا تضافر الجهود في إطار مقاربات شاملة في محاولة لمعالجة جذور هذه التحديات وأسباب نشأتها. وبطبيعة الحال يلعب استمرار التسلح ورصد الأموال لتحديث السلاح النووي في تأجيج تلك الأزمات، بالإضافة إلى عوامل خطيرة أخرى مثل التفلت في الاتجار غير المشروع بالأسلحة وانعكاسات ذلك على الأمن الإنساني والتنمية والحروب الإلكترونية والنظم الجديدة من الأسلحة الأوتوماتيكية الفتاكة التي يبدو أنها تثير الكثير الكثير من الأسئلة المشروعة في إطار القانون الدولي وتعارضها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني كالتمييز بين المدنيين والمتحاربين ومعايير التناسب والحيدة والحذر، إلا أن ما يشغلي في المقام الأول هو الإرهاب الذي يضرب دون هوادة في بقع كثيرة من العالم لا سيما في الشرق الأوسط حيث نشهد الإرهاب الممارس من قبل دول قائمة بالاحتلال وإرهاب تمارسه جماعات

متطرفة، الدين منها براء، في كل من لبنان وسوريا والعراق وباقي العالم. الإرهاب وللأسف بات يواكب غالبية الأزمات الخطيرة في العالم إذ يمتلك قدرة هائلة على التحول تبعاً لملامح كل أزمة بشكل يؤهله على التنامي على حسابه وحصد المزيد من الضحايا ونشر الرعب ورفض الآخر أمثلة كثيرة للأسف يمكن سوقها تقف بوجهنا جميعاً كدول تنكب حالياً على مراجعة أجندة التنمية العالمية لما بعد العام ٢٠١٥، فكيف لنا أن نحقق ما قاله الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد كوفي أنان: We will not enjoy development without security we will not enjoy security without development, and we will not enjoy either without respect for Human Rights. لكل هذه المعطيات يجب علينا الإدراك أن نزع السلاح كونه يساهم في بناء الثقة ويخفف من حدة الاحتقان يمكنه أن يلعب دوراً فاعلاً في التمهيد لحل تلك الأزمات. الخطوات التي يجب القيام بها باتت معروفة ولكن هل نمتلك الجرأة أو الإرادة السياسية لذلك؟

أتوجه بالشكر لجميع الحاضرين، متمنياً اللقاء القريب بكم جميعاً في ظروف ينشط فيها هذا المؤتمر الكريم ويدأب على التفاوض على مسائل ستوفر حتماً الأمان والطمأنينة للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيد باسيل على بيانه وأيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس والمؤتمر.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة هنيئة لأصطحب معالي السيد باسيل إلى خارج قاعة المجلس.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفتنا الموقرة، معالي السيدة مباركة بو عيدة، الوزيرة المنتدبة في المغرب. أشكرك، صاحبة المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح، ويسرني ويشرفني أن أدعوك إلى أخذ الكلمة.

السيدة بو عيدة (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): إن المملكة المغربية تعتبر مسألة نزع السلاح وتحديد الأسلحة أحد القضايا الرئيسية التي تشغل بال المجتمع الدولي. وأصبحت هذه المسألة تحتل أكثر من أي وقت مضى صميم أي جهد يرمي إلى بناء عالم أفضل وأكثر أماناً وازدهاراً.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه السلم والأمن الدوليان لضغط شديد وترتفع فيه وتيرة الإرهاب لتبلغ مستويات غير مسبقة، لم يعد تعزيز التعاون الدولي مجرد أمنية بل صار ضرورة ملحة. والآن وقد أصبحت مساحات شاسعة من الأراضي في شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، مع ما يترتب على ذلك من حشد للموارد المادية والترسانات ومستودعات الأسلحة، فإن ذلك يدل على جسامة الخطر الذي يهدد هذه المناطق، وبالتالي السلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف المعلن

لهذه الجماعات والمتمثل في شن حرب عالمية، وطموحها - الذي ما عاد سرّاً خافياً على أحد أي حيازتها أسلحة الدمار الشامل، يفرض علينا إعادة التفكير في مبدئنا.

فالحالة الراهنة والتهديدات الحقيقية لأمننا الجماعي تعزز اقتناعنا بأن الإجراءات التعاونية والمنسقة والمتضامنة التي يتخذها المجتمع الدولي هي وحدها التي يمكن أن توفر الحلول المناسبة لهذا التحدي العالمي. وفي الواقع، لا يمكن أن يكون هناك أمن بدون تحديد الأسلحة، وهذه التحديد له اسم واحد فقط ألا وهو نزع السلاح. وتُطرح هذه النقطة في وقت مناسب خاصة في ضوء احتمال حيازة جهات خارجة عن القانون من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل.

وجميعنا هنا في هذه القاعة نشاطر هذه الشواغل، ولكن لا يمكننا مجرد الإحاطة بها والتأسف لحالة الجمود التي وصل إليها مؤتمر نزع السلاح، وهي حالة مفارقة بأكثر من وجه. وعلى سبيل المثال، كيف يمكننا أن نشيد بهيئة التفاوض بشأن نزع السلاح المتعددة الأطراف الوحيدة هذه ونعرب عن التزامنا بها، ثم ندعي أن القلق يساورنا إزاء التهديدات الوشيكة، ونُقر في الوقت نفسه بهذا الخمول الذي شلّ هذه العملية ونقبله كأمر محتوم؟

وفي رأي المغرب، وهو رأي يعكس شعوراً واعتقاداً يشاطره فيه معظم أعضاء المؤتمر، يتحتم على المؤتمر، بوصفه إحدى ركائز منظومة الأمم المتحدة، الاستفادة من النجاحات السابقة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وللخروج من المأزق الحالي، يجب أن نبدع ونعتمد نهجاً دينامياً وابتكارية. وما المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي سوى مثالين منيرين يمكن أن نسترشد بهما في مساعينا.

ويرى المغرب، الذي انضم إلى جميع المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن أسلحة الدمار الشامل، ولا يزال ملتزماً بنزع السلاح العام والكامل، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية، يرى أن أمننا الجماعي يتوقف على التخلي عن الانتشار والانسحاب من التسليح. والمغرب مقتنع بأن حيازة الأسلحة النووية وجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ليس ضماناً للأمن أو الاستقرار الفعلي على المستوى الإقليمي أو الدولي، بل على العكس من ذلك، فإن الخطر الحقيقي هو وقوع هذه الأسلحة في أيدي جهات غير حكومية لا يمكن السيطرة عليها. ومن هذا المنطلق ينبغي أن نتناول المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠١٥، الذي سيتيح لنا فرصة لتحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح وتجاوز البيانات النموذجية والإشادة بالإنجازات والمبادئ والالتزامات التي تم الاتفاق عليها بالفعل.

فالمأزق الحالي وعدم وجود إطار قانوني ملزم عاملان يعززان الانتشار، وبالتالي، يشكلان تهديداً حقيقياً لأمننا الجماعي، ولذلك علينا أن نعمل بحزم وتصميم لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن المغرب يشدد على أهمية انضمام

جميع الدول إلى المعاهدة وإبرام اتفاقات بشأن الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد بات عقد مؤتمر هلسنكي، الذي تأجل مراراً وتكراراً، مسألة ملحة وغاية في الأهمية، للنظر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، عملاً بخطة العمل المتعلقة بتنفيذ القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ويتيح مؤتمر هلسنكي فرصة تاريخية للبدء في عملية إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وتعزيز السلام والأمن الإقليميين، كما حدث في مناطق أخرى من العالم.

ويعكس إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وإعلان الوقف الاختياري للتجارب النووية إدراك المجتمع الدولي لضرورة إنهاء هذه التجارب وتمهيد السبيل لنزع السلاح العام والكامل عن طريق إنهاء التطوير النوعي للأسلحة النووية. ومع ذلك يظل تحقيق هذا الهدف وفرض حظر لا رجعة فيه وشفاف ويمكن التحقق منه، يتوقف على بدء نفاذ المعاهدة، وبالتالي على عالميتها. ولا يسع المغرب إلا أن يرحب بالزخم الناشئ عن التصديقات الجديدة ويأمل أن يخفز هذا الحماس البلدان الأخرى المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة على أن تقتدي بالدول المصدقة، وتصدق أخيراً على المعاهدة.

وكما قلت مراراً وتكراراً، فإن قدرة الإرهاب على التكيف وطابعه المشتت يشكلان تحدياً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. فالنية العدائية المعلنة لبعض الجماعات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديداً حقيقياً يجب أن نتصدى له بطريقة جماعية وموحدة. ويكون هذا الخطر حقيقياً فعلاً في حالة انهيار أو عجز بعض الدول، التي يصبح من السهل عندئذ الوصول إلى مخزونات المشبوهة من الأسلحة أو المواد غير المسجلة التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة الدمار الشامل.

وهذا تذكير صارخ لنا جميعاً بالحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات التي حددتها المؤسسات الدولية المسؤولة عن جهود عدم الانتشار والمعايير الأمنية وبتدابير الأمن النووي الموصى بها. وفي هذا الصدد، فإن المغرب يشارك في العديد من المبادرات الدولية، بما في ذلك المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي، اللذين نرحب بنتائجهما الإيجابية، ولا سيما خطط العمل المتعلقة بتعزيز نظام الأمن النووي.

وبحكم مشاركته الكاملة في هذه العملية، استضاف المغرب اجتماع الفريق العامل المعني بتقييم وتنفيذ المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي من ١٧ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، الذي اشترك في رئاسته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وشارك في هذا الاجتماع ٢٠٠ ممثل من ٨٥ بلداً، وكذلك خبراء في مجالات المنع والكشف والتصدي للحوادث الإشعاعية والنووية، ومنظمات دولية بصفة مراقب.

ويعزز تبادل الخبرات والتجارب في إطار هذه المبادرات الدولية العمل المتعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار والأمن النووي. ونظّم المغرب أنشطة عديدة من بينها، تمرين دولي للتدريب على "التصدي للأعمال الكيدية التي تنطوي على استخدام مواد مشعة" وتمرين

"ConvEX-3" الذي يجمع بين الجوانب المتصلة بالسلامة والأمن النوويين، وذلك بالتعاون مع شركاء دوليين من بينهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام ٢٠١١، ما برح المغرب موطن مركز امتياز للبلدان الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، يُدار بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ويهدف إلى بناء القدرة الإقليمية على التصدي للمخاطر التي تنشأ عن العوامل النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، والتخفيف من حدتها.

ومع ذلك، أود أن أشدد على أنه بينما يؤيد المغرب الجهود المبذولة من أجل التكيف مع التحديات العالمية الجديدة ورفع معايير السلامة والأمن النوويين، فهو يرى أن الحق في التنمية والاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا ينبغي انتهاكه، ولا سيما في البلدان النامية.

فالالتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمآسي الإنسانية التي تنجم عن ذلك يشكل تهديداً ملموساً للسلم والاستقرار والتنمية الوطنية، لا سيما في أفريقيا. وكانت الحالة فضلاً عن ذلك منذرة بالخطر في منطقة الساحل والصحراء منذ سقوط النظام الليبي السابق واستيلاء الجماعات غير الخاضعة للمراقبة على ترسانته من الأسلحة. وبسبب إمكانية التسلل عبر الحدود وضعف إجراءات الرقابة على الحدود وانعدامها أحياناً، إلى جانب الصلات الثابتة بين تجار المخدرات وتجار الأسلحة والجماعات الإرهابية، سادت الفوضى المنطقة وأصبحت تهدد استقرار جميع البلدان في المنطقة وخارجها.

ويرى المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي هو الوسيلة الوحيدة الفعالة لمكافحة تهريب الأسلحة الصغيرة. ومن هذا المنطلق عقد المغرب المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود، الذي شاركت فيه بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء إلى جانب الشركاء الإقليميين والدوليين، وهو ما يجسد التزامها الراسخ بإحباط جميع المحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ولا يزال المغرب مقتنعاً بأن الأمن في المناطق الحدودية لا يمكن ضمانه إلا من خلال تحديد الروابط بين البلدان المجاورة والشركاء الدوليين كجزء من حوار يشارك فيه الجميع ومنظم وبناء. وبناء على ذلك، فإن المغرب مؤيد قوي لبرنامج العمل المتعلق بمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والصك الدولي للتعقب.

ونحن نشيد بنجاح ونتائج الاجتماع الخامس من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه من العام الماضي، ونكرر تأكيد ارتياحنا لاعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠١٧ (٢٠١١) بشأن الأسلحة الخفيفة، ونؤكد من جديد تأييدنا للعمليات والصكوك الدولية من أجل منع تهريب الأسلحة الخفيفة

والقضاء عليه. وبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة هو خطوة جديدة في تنظيم تجارة الأسلحة ومكافحة تهريب الأسلحة. ويشدد المغرب على ضرورة إنفاذ المعاهدة بإنصاف وشفافية، في ظل الاحترام الكامل لحق الدول المشروع في شراء وسائل الدفاع عن وحدتها وسلامتها الإقليمية.

وقبل أن أختتم بياني، أود مرة أخرى أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أؤكد لكم دعم بلدي ووفدي في ما تبذلونه من جهود لتنشيط المؤتمر. وعندما يأتي دور المغرب لترؤس المؤتمر، فإنه يعتزم التمسك بفضيلتي الحوار والتشاور. وسنعمل معاً بروح من التوافق والوحدة باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على الصعوبات في مجال السلام والأمن الدوليين بكفاءة وفعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي السيدة بو عيدة على بيانها وأيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئيس.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة هنيئة لأصطحب معالي السيدة بو عيدة إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا الموقر، معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، مساعد وزير الخارجية القطري لشؤون التعاون الدولي. أشكركم، صاحب المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني ويشرفني أن أدعو معالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني إلى أخذ الكلمة.

الشيخ آل ثاني (قطر): إنه لمن دواعي سروري أن أحاطبكم اليوم نيابة عن وفد بلادي في مؤتمر نزع السلاح، واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفير فانتشغ بورفدوري لتوليته منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، كما أود أن أشيد بجهود السيد مايكل مولر الأمين العام بالإنبابة لمؤتمر نزع السلاح، والتزامه المستمر بدعم عمل المؤتمر للمضي قدماً في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومن أهمها تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

لقد انتهجت دولة قطر سياسة وطنية ثابتة واتخذت مواقف واضحة حول قضايا نزع السلاح وذلك انطلاقاً من التزامها بمسؤولياتها تجاه صون السلم والأمن الدوليين وإيماناً منها بضرورة دعم كافة المساعي الرامية إلى نزع السلاح في العالم. وعليه، فقد انضمت الدولة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال نزع السلاح ومن أبرزها معاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما تم التوقيع على اتفاق الضمانات وبروتوكول الكميات الصغيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمصادقة مؤخراً على التعديلات المتعلقة بها وذلك دعماً للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الرقابة على المواد النووية. لقد دأبت اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة منذ إنشائها عام ٢٠٠٤ على القيام بالدور المنوط بها في تقديم المشورة للجهات الحكومية المختصة في كل ما يتصل بالمسائل المتعلقة بحظر الأسلحة

بجميع أنواعها والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقيات الدولية المعنية التي انضمت إليها الدولة وإعداد وتنفيذ البرامج اللازمة لنشر الوعي والتثقيف لدى عامة الجمهور عن أبعاد نزع السلاح بما في ذلك الآثار الإنسانية والاقتصادية والبيئية. ولقد استضافت دولة قطر العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا نزع السلاح آخرها ندوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإدارة السلامة والأمن الكيميائيين للدول الآسيوية الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي عقدت بتاريخ شباط/فبراير ٢٠١٥ والتي تستضيفها الدوحة للعام الرابع وبالتعاون بين اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبرعاية مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الذي تم افتتاحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويعتبر الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط وآسيا.

يمر مؤتمر نزع السلاح في مرحلة حرجة تتزامن مع فترة معقدة تتزايد فيها الأزمات الإقليمية والتهديدات الإرهابية وتتفاقم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل مما يهدد الاستقرار والأمن الدولي خاصة في ظل استمرار حالة الجمود التي يعاني منها المؤتمر. وعليه، تدعو دولة قطر أعضاء المؤتمر إلى بذل المزيد من الجهود والتحلي بالإرادة السياسية الحقيقية والمرونة من أجل التغلب على الخلافات والتوصل إلى برنامج عمل متوازن وشامل يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول ويتوافق مع النظام الداخلي للمؤتمر، كما ندعوهم إلى مواصلة العمل الموضوعي بشأن القضايا الجوهرية المطروحة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بصورة بناءة وفاعلة الأمر الذي سيرقى بالمؤتمر إلى مستوى توقعات المجتمع الدولي ويعيد الثقة في مصداقيته وفي قدرته على دعم وتعزيز السلم والأمن الدوليين باعتباره المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وبالإشارة إلى انعقاد منتدى المجتمع المدني غير الرسمي لمؤتمر نزع السلاح في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥، نؤكد على أهمية دور المجتمع المدني في نشر التوعية والتثقيف حول المخاطر الجسيمة للأسلحة النووية على البشرية وتعبئة الجهود الدولية لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتقديم أفكار ومقترحات جديدة تُسهم في إنهاء حالة الشلل التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح. من جهة أخرى، نؤمن بأنه حان الوقت كي يقوم مؤتمر نزع السلاح بمراجعة توسيع عضويته ليكون أكثر تمثيلاً وديمقراطية، وبما يتماشى مع ما نص عليه النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح بخصوص النظر في عضوية المؤتمر خلال فترات منتظمة. وفي هذا الصدد، عبرت دولة قطر عن رغبتها في الانضمام كدولة عضو في مؤتمر نزع السلاح حيث تم إرسال طلب الانضمام إلى أمانة المؤتمر في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ وذلك إيماناً منها باستمرار أهمية وجدوى مؤتمر نزع السلاح بعقد اتفاقيات مهمة في مجال نزع السلاح بناء على الإنجازات التي حققها في السابق. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تجاوز الخلافات السياسية والقيام بتعيين مقرر خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر. ولا يفوتني هنا أن أثنى على الجهود التي بذلها الوفد الدائم للجمهورية التشيكية كمنسق لمجموعة الدول المراقبة غير الرسمية في

مؤتمر نزع السلاح، ونرحب بتولي الوفد الدائم لاتفيا مسؤولية المنسق الجديد للمجموعة بالتعاون مع الوفد الدائم للبرتغال. ونعبر عن دعمنا وتأييدنا الكاملين للمسؤوليات التي سيضطلع بها.

إن من أهم أسباب عدم الاستقرار الأمني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط يعود إلى رفض إسرائيل الانضمام إلى جهود إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ورفضها الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وعدم تطبيقها للضمانات الشاملة على منشآتها واستنادها إلى ذرائع غير مقبولة كشرط مسبق للمشاركة في هذه الجهود. وفي هذا الصدد، نؤكد على ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى في الشرق الأوسط، ونحذر من فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط في هلسنكي عام ٢٠١٢ يعد بمثابة تنصل من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ الأمر الذي سيكون له بالتأكيد تبعات سلبية على نظام عدم الانتشار النووي بشكل عام. إن مصداقية المعاهدة أصبحت على المحك وإن العديد من الدول تعتبر مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ هو بمثابة حد فاصل للمعاهدة وعليه، فقد حان الوقت لتفي الدول، لا سيما تلك الراعية لقرار عام ١٩٩٥، بمسؤولياتها وواجباتها حيال تنفيذ قرارات مؤتمر عام ٢٠١٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وتؤمن دولة قطر بحق كافة الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية باعتباره حقاً غير قابل للتصرف خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى إلى تحقيق في مجال النمو الاقتصادي وذلك وفقاً للتعهدات القانونية المعنية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتركيز على تأمين حماية سلامة وأمن المنشآت النووية وتعزيز الثقة والإجابة على أي مخاوف يطرحها المجتمع الدولي حول سلمية البرامج النووية.

وفي الختام تؤكد دولة قطر حرصها والتزامها بدعم مفاوضات نزع السلاح وتنفيذ جميع التزاماتها في هذا المجال ومواصلة سعيها الدؤوب ومواقفها ودعواتها الدائمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية البشرية من الآثار المدمرة للأسلحة الفتاكة وآثارها السيئة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي الشيخ آل ثاني على بيانه وأيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة هنيئة لأصطحب معالي الشيخ آل ثاني إلى خارج قاعة المجلس.

عُلمت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بضيفنا الموقر، معالي السيد ناجي كورو، نائب وزير خارجية تركيا. أشكركم، صاحب المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. ويشرفني ويسرني أن أدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد كورو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح اليوم. ويسرني بصفة خاصة أن أحاطبكم أثناء رئاسة منغوليا، البلد الشقيق الذي تربطنا به علاقات تاريخية وثقافية عميقة.

إن تركيا ملتزمة التزاماً مطلقاً بالهدف النهائي، هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسياساتنا الأمنية تستبعد إنتاج واستخدام جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل التي يشكل انتشارها مصدر قلق بالغ لنا. ولذلك، فإن تركيا طرف في جميع صكوك عدم الانتشار ونظم مراقبة الصادرات الدولية. ونحن نؤيد عالمية هذه الصكوك والنظم وكذلك تنفيذها الفعال بحسن نية واتساق.

ولمعالجة التحديات الحالية وتعزيز أمننا في ظل ظروف متقلبة، فلا غنى لنا عن الجهود المتعددة الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح. ويتوقف مدى قدرتنا على معالجة التحديات الملحة في مجال السلام والأمن الدوليين بفعالية إلى حد كبير على كيفية الاستفادة على أفضل وجه من المحافل الدولية، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. فالمؤتمر يتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح. وأمامه تركة كبيرة. فقد تفاوضتم بنجاح لوضع معاهدات في الماضي أسهمت في بناء عالم أكثر أمناً وأكثر سلاماً.

والحقيقة الصارخة هي أن المؤتمر لم يتمكن من الوفاء بولايته لفترة طويلة جداً. ومن المؤسف أن أنضم اليوم إلى مجموعة من الوزراء الذين أعربوا عن خيبة أملهم إزاء حالة الجمود التي تمنعه من الاضطلاع بدوره. وينبغي أن نسعى جميعاً إلى المحافظة على أهمية المؤتمر من خلال كفالة وفائه بمهمته الأساسية، ألا وهي إجراء مفاوضات نزع السلاح. ولا نود أن نرى دور المؤتمر يتحول بعيداً عن هدفه. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن يستأنف المؤتمر العمل الموضوعي في أقرب وقت ممكن.

والخطوة الأساسية التي ينبغي اتخاذها في هذا الصدد هي التفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وسوف يخدم ذلك أغراض نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء. وبمهد كذلك الطريق أمام تحقيق تقدم مواز في بنود جدول الأعمال الأساسية الأخرى. ونرحب، في هذا الصدد، بالعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين بشأن هذه المسألة وتتطلع إلى تقريره. ويجدونا الأمل في أن يساعد التقرير على فهم هذه المسألة المعقدة والمتعددة الأوجه من الناحية التقنية فهماً أفضل.

وسيعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في غضون بضعة أشهر. وسوف تجري تقييماً مفصلاً للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠. وقد شكلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وسير عمل المعاهدة الجيد والصحيح هو الهدف الأساسي بالنسبة

لنا. ولذلك ينبغي صون نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وزيادة تعزيزه. كما أنه من واجبننا المشترك أن نسعى إلى تحقيق عالمية المعاهدة.

وينبغي تناول الركائز الرئيسية الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة متوازنة. فهدفا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعزز كل منهما الآخر وبالتالي يلزم إحراز تقدم متواز في كليهما. وتركيا بلد يسعى إلى إدماج الطاقة النووية في مزيج إمدادات الطاقة، وتؤيد أيضاً استفادة جميع الدول، التي تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية، إلى أقصى حد ممكن من منافع الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومن الأهمية بمكان إجراء تخفيض عام في المخزونات العالمية من الأسلحة النووية بطريقة شفافة، لا رجعة فيها وقابلة للتحقق وإزالة هذه الأسلحة من المذاهب العسكرية، إذا أردنا تحقيق الهدف المشترك، هدف "الصفير الشامل".

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية تدبير هام من تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن الالتزامات البالغة الأهمية التي لم تُنفذ بعد في خطة عمل عام ٢٠١٠ عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأود أن أشدد على شعورنا بخيبة الأمل إزاء عدم التمكن من تحقيق ذلك. ولنتقوها بصراحة تامة، فقد فرطنا جميعاً في تدبير بالغ الأهمية من تدبير بناء الثقة وحافز كبير لعملية استعراض المعاهدة.

وفي تطور إيجابي، ننوه مع الارتياح بتمديد فترة تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ١+٥) وإيران. ونأمل أن تفضي المفاوضات الجارية إلى حل نهائي وشامل للمسألة النووية مع إيران.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعود إلى الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح. إن تركيا مقتنعة بأن هذه التحديات ليست ناشئة عن إجراءات المؤتمر أو عضويته أو دينامياته الداخلية. ويجب علينا أن يدرس بعناية الحالة الراهنة على الصعيدين الدولي والإقليمي. ولكن علينا أيضاً أن نقدر ما الذي يخدم مصلحتنا بشكل أفضل، فهي حالة الجمود التي آل إليها المؤتمر أو العمل السليم. وينبغي ألا نسمح بأن تثني الإخفاقات السابقة عن عزمنا. نعم هناك تحديات، ولكن علينا أن نسعى إلى الخروج من المأزق الحالي.

السيد الرئيس، يمكنكم أن تعولوا على دعم تركيا الفعلي في جميع المجالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر معالي نائب وزير الخارجية السيد كورو على بيانه وأيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة هنيهة لأصطحب معالي نائب وزير الخارجية السيد كورو إلى خارج قاعة المجلس.

عُُلِّقت الجلسة فترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن ننهي أعمالنا لهذا اليوم، أود أن أسأل إن كان أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن أي وفد يرغب في أخذ الكلمة.

وبهذا نختتم أعمالنا لفترة ما بعد الظهر. ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح صباح غد، الثلاثاء، الساعة ١٥/١٠، وعندها سنستمع إلى كلمات شخصيات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وألمانيا والنمسا وإسبانيا والمملكة المتحدة وكوبا واليابان. رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤.